لاشبيه له فيها ولاشريك ق بوجوب الواجبات الخ ان قلت الموجود يجب
له الامكان ويستحيل الالوهية مثلا ويجوز عليه الوجود فلم تتوقف هذه الثلاثة
على الوجود قلت المراد توقف الهيئة المجتمعة من الامور الاربعة ومنها صفات
موجودة بالفعل وظاهرها انها تثبت لموجود فتدبر ق في حقه اي في عدد
الاحكام المتعلقة به او في بعض اللام واضافة حق بيانية وسبق نظير ذلك
ق فقال الترتيب بينه وبين ماقبله المفاد بعطف الفا اما ذكري عطف
مجمل على مفصل باعتبار انصباب هذا على القول المخصوص او ربطي بتاويل
الاول بالارادة على حد اهلكناها فجاءها باسنا فلا يلزم ماهو من قبيل
الدور اعني الترتيب بين الشيئ ونفسه او جزئه تدبر ق اذا اردت
جعل هذا معمولا وان لم يصرح به لانه اتي بدليله اعني الفا وقد سبق في بسملة
المصنف في ان المقدرات هل هي من القرآن واشار الشم الى الفاها هنا فاء
الفصيحة وهل هي ما افصحت بشرط مقدر او عن محذوف ولو لم يكن
شرطا نحو اوحينا الى موسى ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب
فانفجرت خلاف وقولهم فاء الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة اي الفاء
الفصيحة كسحق الجامع وذلك قليل فالاحسن ان يقال الفا الفصيحة بالمركب
التوصيفي ويقال فاء الفصيحة بالحجة والاضافة حقيقية لانها افصحت المحذوف
وبينته ق فواجب له الوجود نقل العلامة الملوي عن المصنف انه قدم الخبر
لافادة الحصر ليشير الى ان وجوب الوجود مختص بذاته تعالى واما صفات
المعاني فهي ممكنة في ذاتها واجبة له ليس غيرها ولا عينها كما قال الرازي ان الذات
قابلة للصفات ومؤثرة فيها بالتعليل هذا محصله وهو كلام غير ظاهر اما اولا
فللمعروف في افادة الحصر تقديم الفضلات نحو اياك نعبد والخبر عدة ولئن
سلمنا ان المراد تقديم ماحقه التاخير ففيه ان الماخوذ منه حصر المتاخر في
المتقدم وكذا ما يقتضيه تعريف المبتدا بلام الجنس فالمعنى حصر الوجود
في كونه واجبا لا حصر الوجوب في وجوده تعالى حتى يناسب ماقال بل الامر
بالعكس الا ترى ان معنى اياك نعبد لا نعبد الا اياك ومعنى بزيد مررت

مامررت

مامررت الا بزيد واما ثانيا فلانه عطف بقية الصفات على الوجود بقوله
وقدرة اراده الخ فجعل الكل على حد سواء في الوجوب له تعالى وتحقيقه ان الكلام
في الوجوب له تعالى وهو متفق عليه في الكل على الاجمال لا في الوجوب الذاتي
وعدم تعلق ان وجود صفة الالوهية في حد ذاتها بقطع النظر عن ذات الاله
مستحيل اذ لا دليل للصفة من موصوف ولا يجوز لغيره فامعنى هذه الاساءة
في الادب فالحق ماعليه السنوسي والجماعة من ان الاله واجب بذاته
وصفاته والمضر تعدد قدما مستقلة وهذا هو المراد بقوله الاتي ثم
صفات الذات ليست بغير ومن الادب ان يقال في التعبير صفاته مفتقرة
لمحل وقيامها بالذات على وجه منزه عن التركيب وقيام الاعراض بجاها سبحان
من لا يعلم قدره غيره ولا يبلغ الواصفون صفته فالاحسن ان تقديم
الخبر للاهتمام لان المقام للحكم بالوجوب على انه يقال الظاهر اعراب قوله فواجب
مبتدا وسوغ الابتدا بالنكرة عملها في الجار والمجرور والوجود وما بعده
خبره وذلك انهم يحكمون بالمجهول على المعلوم والمهمل هنا نسبي والا فهو
معلوم في ذاته والا ما صح الحكم به والواجب عهدي من قوله سابقا ان يعرف
ما قد وجب لله اي الواجب المتقدم ذكره هو الوجود وما عطف عليه وكانه
عدل عن ذلك لقول بعض النحاة لم يسمع تنكير المبتدا مع تعريف الخبر
ان قلت يتم ما سبق للمصر بملاحظة ان المراد الوجود الذاتي اي الوجود
الذاتي محصور في كونه واجبا لله تعالى لا لغيره من الصفات قلت مع
كون هذا لا يوخذ من عبارته هو ليس من التقديم بل بتقييد الوجود
بقيد يمكن اعتباره في جميع الصفات فتكون مستوية والحصر بالنسبة
المنكتة فتدبر وكذا يقيد معنى وعربية ملاحظة ذلك في تعلق له بالوجود
ق الوجود منه ان الله تعالى من اسمايه الوجود وانبته بعضهم منزلا
اجماعهم الاستدلالي منزله النص الخاص ومن القواعد كل ما هو صفة له من
صفته اسم وقيل هو من مجرد تعبيرات الكلام كالصانع والموئل ومما
يناسبه ان بعضهم استدل على ان الله تعالى يقال له شيئ بقوله تعالى

Copyright © King Saud University